

دلائل الإعجاز

ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب أنهم قد أمّـلوا في المفعول وكلّـ ما زاد على جزئي الجملة أن يكون زيادةً في الفائدة . وقد يُخـيـلُ إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم أنهم أرادوا بذلك أنك تضمّـ بما تـزـيدُـه على جزئي الجملة فائدة أخرى وينبغي عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصوّر أن يكون فائدةً على حـدّة وهو ما لا يعقل إذ لا يتصوّر في زيدٍ من قولك : ضربتُ زيداً أن يكون شيئاً برأسه حتى يكون بتعديتك " ضربت " إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك وجب أن يعلم أن الحقيقة في هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنًى غير الذي كان وأن وزان الفعل قد عُـدّـي إلى مفعولٍ معه وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعولٍ دون مفعول وزان الاسم المخصّـص بالصفة مع الاسم المتروك على شـيـاعه كقولك : " جاءني رجلٌ طريفٌ " مع قولك : " جاءني رجلٌ " في أنك لستَ في ذلك كمن يضمّ معنًى إلى معنًى وفائدةً إلى فائدة ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر . فإذا قلتَ : ضربتُ زيداً كان المعنى غيره إذا قلتَ : " ضربت " ولم تزد " زيداً " . وهكذا يكون الأمرُ أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان . ومن أجل ذلك صـلّـح المجازاةُ بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقاً في الشرط ومعنًى إلى شيء في الجزاء كقوله تعالى : (إن أحسنّتُمْ أحسنّتُمْ لأنفسكم) وقوله عزّ وجلّ : (وإذا بطّشتُمْ بطّشتُمْ جـبّارين) مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً وأنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه . فلولا أن المعنى في " أحسنّتُمْ " الثانية غير المعنى في الأولى وأنها في حُكْم فعلٍ ثانٍ لما سـاغ ذلك . كما لا يسوغ أن تقول : إن قمتُ قمتَ وإن خرجتُ خرجتَ . ومثله من الكلام قوله : " المرءُ بأصغريه إن قالَ قال ببيانٍ وإن قالَ قالَ بجانٍ " ويجري ذلك في الفعلين قد عُـدّـيا جميعاً إلا أن الثاني منهما قد تعدّى إلى شيء زائد على ما تعدّى إليه الأول . ومثاله قولك : " إن أتاك زيدٌ أتاك حاجة " . وهو أصلٌ كبير والأدلة على ذلك كثيرة ومن أولاهـا بأن يحفظ أنك ترى البيت قد استحسنته الناسُ وقصّوا لقائله بالفضل فيه وبأنه الذي غاص على معناه